

بيروت، في 13 نيسان 2014

الحملة المدنية 174 لوزير المال: ما الغاية الحقيقية من استثناء الضريبة على التبغ في تمويل السلسلة؟

200 مليار ليرة لبنانية مضمونة لتمويل سلسلة الرتب والرواتب إذا ما رفعت الضريبة على التبغ بمعدل وسطي نسبته 140% حتى لو زاد التهريب 30%. هذا ما تؤكدته الدراسات التي تنبأتها لجنة المال والموازنة في مشروع تمويل سلسلة الرتب والرواتب. ولكن لغاية فئوية في نفس يعقوب يحاول بعض النواب وعلى رأسهم وزير المال الحالي- وزير الصحة السابق علي حسن خليل الغاء هذه الضريبة وتعويضها بضرائب أخرى أثارت جدلاً كبيراً ، وذلك بحجة تفادي زيادة التهريب وكان هو نفسه لم يسع إلى توقيع الإتفاقية العالمية للحدّ من تهريب التبغ!

إن الحملة المدنية لمراقبة تطبيق القانون 174 والجامعة الأميركية في بيروت وجمعية حياة حرة بلا تدخين وهيئة المجتمع المدني للتنسيق البرلماني تستغرب تغاضي النواب عن الأرقام والدراسات العلمية والتلطي وراء حجج واهية أبرزها مسألة التهريب لعدم تمرير الضريبة على التبغ. وتساءل: من هو المحرك الأساسي وراء هذه المسألة، وما هي المصالح الشخصية خلفها؟

ويهم الحملة المدنية 174 أن تؤكد دعمها لإقتراح القانون الذي يرمي إلى "تعديل الرسوم المفروضة على التبغ والتنبك ومشتقاتهما وتخصيص العائدات المحققة لغايات زراعية وصحية"، الذي إقترحته اللجنة الفرعية من ضمن مصادر تمويل سلسلة الرتب والرواتب، وتعيد وضع بعض الحقائق في متناول الرأي العام وهيئة التنسيق النقابية والنواب الحريصين على المصلحة الوطنية كما التالي:

1- إن زيادة الضرائب على منتجات التبغ بمعدل وسطي نسبته 140% من شأنه إدخال حوالي 200 مليار ليرة لبنانية سنوياً كأرباح صافية إضافية إلى الخزينة اللبنانية، وفق دراسة أعدها فريق من الأخصائيين في الجامعة الأميركية في بيروت، أخذت بعين الإعتبار فرضية إرتفاع عمليات تهريب منتجات التبغ بنسبة ثلاثة أضعاف نتيجة إرتفاع أسعارها.

2- إنّ تخوف البعض من أن يؤدي رفع الرسوم على منتجات التبغ إلى تهريبها إلى لبنان ما هو إلّا حجة واهية، إذ إنّ الدراسة تأخذ بالحسبان زيادة التهريب ثلاثة أضعاف. عدا عن أن أسعار مبيع التبغ في لبنان لن تزيد عما هي في سائر البلدان التي يمكن أن تشكل مصدراً للتهريب، هذا فضلاً عن أن كلفة التهريب هي أكبر بكثير في ظل الأوضاع الأمنية المجاورة للبنان. أضف إلى أنّ سائر البلدان المجاورة كسوريا وتركيا وقبرص وبلدان الخليج العربي وإيران قد وقّعت الإتفاقية الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ وهي ملتزمة ببندها. هذه الإتفاقية التي لم يسع السيد علي حسن خليل إلى توقيعها حين كان وزيراً للصحة مع زميله وزير المال السابق!

3- إن زيادة الضرائب على منتجات التبغ لا تساهم في زيادة العائدات الضريبية فحسب ، بل تحدّ أيضاً من إستهلاك هذه المنتجات وبالتالي من الأمراض الناتجة عنها التي تتسبب في 3500 حالة وفاة سنوياً، ومن الإنفاق الصحي عليها الذي يكبد الموازنة العامة والمجتمع اللبناني لا يقل عن ٥٢٥ مليار ليرة سنوياً. فعلى عكس ما تسوقه شركات التبغ العالمية، برهنت التجارب أن زيادة الضرائب على منتجات التبغ تتعكس إرتفاعاً في العائدات الضريبية رغم تراجع إستهلاكها. وفي مطلق الاحوال فإن النظر إلى منتجات التبغ كمصدر لتغذية الخزينة فقط من دون الاهتمام بصحة المواطنين هو جريمة موصوفة!